العدد (2118) السنة الثامنة - الأثنين (2) أيار 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

على هامش الصراحة

التقويم الآخر

إحسان شمران الياسري

بعد أن اخترع العراقيون الكتابة قبل آلاف السنين. بدأ التاريخ يُكتب، وبدأ تسجيل الحوادث الكبيرة و(الصغيرة) يوثق مسيرة البشرية.. وبدأ معه نمط جديد من تزوير التاريخ، و (ترهيم) الأحداث بما ينفع المنتفع.. وهذا بالطبع ليس موضوعنا..

موضوعنا هو لجوء الناس لتقويم حياتهم بطريقة مبتكرة، ليس لها علاقة بالتأريخين (الميلادي والهجري)، ولكن بأحداث معينة لا توثق تأريخياً في العادة.. فسيد مهدي يؤرخ لولادة ثاني أولاده فالح هكذا: (أخوك فالح صار بسنة الغركَة).. وبالطبع هو لا يعطيك السنة التي حدث فيها (الغرق) وأنت لاتعرف عن الموضوع شيء.. ثم يشير إلى زواجه الثاني (غير الموفق) بأنه حدث قبل وفاة (حجي راهي بخمس تشهر!) وإن شراءهم السيارة البيكَب (من بعنا الهوايش!).

فيما يؤرخ آخرون بعض الأحداث هكذا: (من چانت دبة الغاز بسبع دنانير).. أو (من صار كَلن النفط بعشرين ألف دينار).. أو (من ماتت خالتي أم جبار)!.. أو (من فتحوا السوك الشعبي).. أو (من ذبحنا الجاموسة).

وهكذا نتعود التخلص من التاريخ المكتوب بالأحداث الهامشية.. مع إن بعض أهلنا يقولون (بثورة رشيد عالي الكيلاني).. وهو حدث معروف في التاريخ، ويمكن قياس الزمن به، وهذا صحيح. أو يقولون (بفيضان دجلة سنة ٥٤) (لا أدري إن كان نهر دجلة قد غمر بغداد عام ١٩٥٤ بفيضانه الهائل.. أم في سنة أخرى، فقد تزوج المرحوم والدي في تاريخ آخر!).

خلاصة القول: إن سيد مهدي اعتاد استخدام التقويم على هذا النحو:

ويوم يتحسّن وضع الكهرباء والوقود ورواتب المتقاعدين، سيتحدث الناس بتواريخ مجيدة تستحق الفخر، وسيحدّث أبو صالح أحفاده هكذا: (من صارت الكهرباء تنكطع ساعة وحدة باليوم).. أو (من صار لكل عراقي سكن).

قانون حماية الصحفيين المقترح لا يضمن الشرطين الرئيسين للسلطة الرابعة: الحرية والاستقلالية

عدنان حسين

(المداخلة التي ألقيت في جلسة الاستماع التي نظمتها لجنة الثقافة والإعلام التابعة لمجلس النواب لمناقشة مشروع قانون حماية الصحفيين في مبنى المجلس يوم السبت ٣٠ نيسان ٢٠١١)

أود أولاً أن أصحح خطأً تصنيفي في خانة الضد، فأنا لست بالضد من حيث المبدأ من تشريع قانون يحمي الصحفيين والإعلاميين عموماً ويوفر لهم ظروف عمل آمنة وشروط حياة كريمة. بل إنني أقدّر كل من سعى ويسعى لتشريع قانون من هذا النوع، لكنني ضد الصيغ غير الديمقراطية الواردة في مشروع القانون هذا وضد النواقص التي ينطوي عليها. وبسبب قصر الوقت المتاح سأركز في مداخلتي على نقطتين أعتبرهما جوهريتين.

أثبتت أحداث الأشهر الأخيرة في منطقتنا العربية ان الإعلام أصبح حقاً سلطة رابعة، بعدما ظلت هذه السلطة تابعة لأنظمة الحكم، فوسائط الإعلام الحديثة والفضائيات كانت السبب المباشر في التعجيل بإسقاط نظامي بن علي في تونس ومبارك في مصر، وها هي تفعل فعلها أيضا في ليبيا واليمن وسوريا.

لكن لتحوّل الإعلام الى سلطة رابعة شرطان رئيسان هما: الحرية والاستقلالية.. الحرية لتحقيق مضمون ما يسعى اليه الإعلام، وهو نقل المعلومات الى المجتمع (حرية تدفق المعلومات)، والاستقلالية لضمان موضوعية الرسالة الإعلامية، فالإعلام الموجّه والمسيطر عليه لا يمكن أن يكون موضوعيا لأنه منحاز بالضرورة لمن يوجهه ويسيطر عليه.

مشروع القانون المقترح لحماية الصحفيين لا يحقق للإعلام العراقي والعاملين فيه الحرية والاستقلالية، فهو منذ المادة الأولى يقيّد الإعلامي بأغلال الانتماء لنقابة محددة هي نقابة الصحفيين. إلزام الإعلامي، أو أي مواطن، بالانتماء إلى منظمة، أي منظمة سواء كانت سياسية أو اجتماعية، هو تعسف ومصادرة لحريته ولحقه في الاختيار وتجاوز على استقلاليته. وهذا ما يتعارض مع مواد الدستور الذي نص في البند (ثانيا) من المادة ٣٩ على ما يأتي: "لا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أي حزب أو جمعية أو جهة سياسية، أو إجباره على الاستمرار في العضوية فيها". وبهذا فان الدستور يكفل الحق في عدم الانتماء لنقابة الصحفيين أو لغيرها، وبالتالي فان كل النصوص الواردة في مشروع القانون والتي يرد فيها ذكر نقابة الصحفيين أو نقيب الصحفيين تتعارض مع مادة الدستور هذه لأنها تشكل قيودا مفروضة على الإعلامي وترغمه على ما قد لا يرغب فيه.

وبالإضافة إلى الحق في الحرية، فان مادة الدستور هذه تنطلق من حقيقة ان المنظمات، سواء كانت سياسية أو اجتماعية، يُوجدها الناس وليس هي التي تُوجد الناس، وبالتالي فان الناس أحرار في الانتماء وفي عدم الانتماء الى أي من هذه المنظمات، كما أنهم أحرار في تشكيل النقابات والجمعيات على وفق ما يَرتؤون هم وليس على وفق ما يُرتأى لهم، وقد كفل الدستور الحق في تأسيس النقابات والاتحادات المهنية على نحو مطلق، أي انه كفل لكل مجموعة أن تشكل نقابة او إتحاداً مثلما كفل لكل مجموعة أن تؤسس حزبا أو جمعية سياسية. ينص البند (ثالثا) من المادة ٢٢ من الدستور على ما يأتي: "تكفل الدولة حق تأسيس النقابات والاتحادات المهنية، أو الانضمام إليها، وينظم ذلك بقانون"، ولا ترد هنا أية إشارة الى انه يجب ان يكون لكل قطاع او مجال نقابة واحدة حصراً.

نقابة الصحفيين شكّلها صحفيون كانوا موجودين قبل ان تُوجد النقابة، هم الذين أعطوها صفتها وشرعيتها، أي يمكن أن يكون المرء صحفياً من دون نقابة للصحفيين أو من دون أن يكون عضواً في هذه النقابة،ومنذ عام ١٨٦٩ كانت هناك صحافة وصحفيون في العراق ولم تتأسس النقابة إلاّ في عام ١٩٥٩، ولا يعني عدم وجود نقابة عدم وجود الصحفيين ، بل كان هناك أساطين في الصحافة لزمن طويل قبل إنشاء النقابة، وبالتالي فليس من العدالة والإنصاف والحرية والديمقراطية ألاّ يُعترف بالصحفي إلاّ إذا كان عضوا في النقابة كما يقرر مشروع القانون.

في كل الدول الديمقراطية تتعدد النقابات والمنظمات والجمعيات في المجال الواحد مثلما تتعدد الأحزاب، سواء كانت يمينية أو يسارية او وسطاً. والقانون المقترح يعود بنا إلى عهد النظام الشمولي المنهار، ففي النظام الشمولي فقط تكون هناك نقابة واحدة لكل قطاع أو مهنة أو صناعة من أجل تحقيق هيمنة ذلك النظام عليها، وهذا ما كان في العراق طوال أكثر من ثلاثين سنة.

من ناحية أخرى يبدو مشروع القانون كما لو انه يسعى لاستمالة الإعلاميين بتوفير بعض الامتيازات المادية لهم، فالمادة ١٣ منه تقترح منح عيال من يستشهد من الصحفيين من غير الموظفين أثناء تأدية واجبه أو بسببه أو نتيجة لعمل إرهابي راتباً تقاعدياً مقداره ٥٠٠ الف دينار، ومنح من يتعرض الى إصابة تكون نسبة العجز فيها ٥٠٪ فأكثر أثناء تأدية الواجب أو بسببه أو نتيجة لعمل إرهابي راتباً تقاعدياً مقداره ٢٥٠ ألف دينار. والمادة ١٤ تقترح توفير العلاج المجاني للصحفي الذي يتعرض الى إصابة نتيجة عمل إرهابي أثناء تأدية واجبه.

ان هذا يتعارض مع أحكام الدستور التي تقضي بالمساواة في الحقوق بين كل العراقيين، والمادة ١٤ من الدستور تؤكد هذه المساواة "دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي". والقانون المقترح يريد تمييز الإعلاميين عن غيرهم من الفئات الاجتماعية. فمن المنطقي السؤال: ولماذا لا يُمنح العامل أو المهندس او الطبيب غير الموظف مثل هذه الامتيازات إذا ما تعرض لظروف مماثلة؟

إن حماية الإعلامي يجب أن تنطلق من مبدأ حق المجتمع في المعرفة وحرية تدفق المعلومات إليه، وهو ما يعني حق الإعلامي وواجبه في القيام بمهمته (نقل المعلومات الى المجتمع بحرية)، فالإيمان بهذا المبدأ يُلزم الدولة وكل مؤسساتها وكذلك مؤسسات القطاع الخاص والمنظمات المدنية بتقديم المعلومات الى الإعلامي دون أي قيد أو شرط ويلزم الإعلامي بنشر هذه المعلومات وفقاً لقواعد المهنة وأخلاقيات العمل الإعلامي. أما حمايته مادياً فلا تكون بمعاملة مادية مميزة له في حالات خاصة، وإنما بتشريع قانون يؤمن له حقوقه كمواطن وكعامل ويضمن مستقبله ومصير عائلته. وفي ظني ان هذا يتأتى من خلال شمول الإعلاميين بقانون العمل والضمان الاجتماعي لتكون لهم الحقوق نفسها التي يتمتع بها المشمولون بهذا القانون، أو يمكن العودة الى نظام صندوق تقاعد الصحفيين الذي كان معمولاً به في السابق، ولكن بصيغة جديدة تضمن حصول الإعلامي وعائلته على العون المادي ليس فقط عند التقاعد وإنما أيضاً في حالات العطالة والمرض والإصابة أثناء العمل والوفاة. وتأتي موارد الصندوق من مساهمات الإعلاميين (الاستقطاعات من رواتبهم) ومن مؤسساتهم(مساهمات ثابتة) ومن الدولة أيضاً. ويكون هذا الصندوق هيئة مستقلة ليست تابعة لا للحكومة ولا للنقابات ولكنها تخضع لإشراف الدولة لضمان حسن إدارتها.

إن عدم وجود قانون ينظم حقوق الإعلامي يعني عدم تمتع الإعلامي بالاستقلالية اللازمة له، ما يجعله خاضعاً لإرادة الغير. وعدم استقلالية الإعلامي تعني عدم استقلالية الإعلام كوظيفة اجتماعية وكسلطة رابعة.

مصـر: الصراعات المريرة وإصرار الشعب على التغيير

(١-٢)

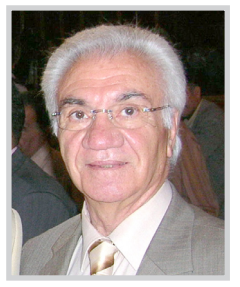

عاش الشعب المصري خلال الأشهر والأسابيع المنصرمة، كما يعيش هذه الأيام وسيعيش الأسابيع والأشهر المقبلة في أجواء من الحراك والزخم الثوريين المستمرين اللذين يجسدان الرغبة العارمة والإرادة الفاعلة والتصميم الصارم على مواصلة عملية التغيير الشامل. والنجاحات التي تتحقق يوميا على هذا الطريق تؤكد قدرة الشعب المنتفض، العائد إلى عمله اليومي الاعتيادي والمستعد للعودة إلى ميدان التحرير وغيره من ميادين مصر في كل لحظة إن استدعت الضرورة، على تحقيق المهمات الكبيرة التي تواجه الدولة بسلطاتها الثلاث والمجتمع بكل مكوناته. ولم تكن هذه الانتفاضة الشبابية والشعبية عفوية بالمعنى المتداول والذي يتكرر كثيراً في هذه الأيام، سواء أكان ذلك في الصحف أم في وسائل الإعلام الأخرى أم في بعض أحاديث الناس، كما إنها لم تكن بفعل تخطيط مسبق من الأحزاب والكتل السياسية المعارضة للسلطة السياسية

كاظم حبيب

التحرّك الشعبي صوب التغيير

سواء أكانت تلك التي قاطعت الانتخابات الأخيرة والمزيفة، أم التي شاركت بها بفعل مساومات سيئة عقدت مع الحزب الوطني الحاكم بأمل الحصول على عدة مقاعد في البرلمان كان من شأنها أن تفيد النظام بالادعاء بنزاهة الانتخابات وتساهم في تبرئة النظام من التزوير المفضوح والمخجل، كما حصل لحزب التجمع الوطني بقيادة الدكتور رفعت السعيد. لقد جاءت هذه الانتفاضة الاحتجاجية الشعبية التي فاجأت كل الأحزاب السياسية والقوى الحاكمة في آن واحد بعد سلسلة من:

×× التظاهرات والإضرابات المهنية والاعتصامات العمالية وقوى النقابات والجمعيات والاحتجاجات الشديدة على صعيد مصر كلها مندة بالبطالة والفساد والفقر وظلم الأجهزة القمعية كلها وتزوير الانتخابات. ونشير هنا بشكل خاص إلى الحركات السياسية والاجتماعية التي بدأت بشكل خاص منذ عام ٢٠٠٤، ومنها حركة كفاية التي رفعت شعار "لا للتمديد..لا للتوريث" لرئاسة جمهورية مصر العربية، وكانت تطالب بتعديل مواد في الدستور لتغيير أسس وأسلوب انتخاب رئيس الجمهورية، وكانت تضم أعضاءً من مختلف الأحزاب السياسية ومن المستقلين، إضافة إلى حركة ٦ أبريل/نيسان ٢٠٠٦ العمالية التي شملت كل عمال النسيج ثم أسست حركتها النقابية المستقلة عن الاتحاد العام للعمال الرسمي في عام ٢٠٠٨.

×× المذكرات الاحتجاجية التي كانت ترفعها الأحزاب السياسية المعارضة إلى رئيس الدولة والحكومة حول الوضع السياسي السيئ والمتدهور القائم في البلاد.

×× الكتب الكثيرة التي صدرت عن كُتّاب وكاتبات في مصر والخارج كانت كلها تؤكد تدهور أوضاع الشعب والفجوة المتسعة باستمرار بين السلطة والشعب وعن السلبيات التي تميز النظام. كما يمكن متابعة ذلك من خلال مراجعة المجلات والصحف المصرية خلال السنوات العشر أو الخمس الأخيرة.

×× تقارير المنظمات الدولية حول الأوضاع الاقتصادية المتدهورة والبطالة الواسعة والفقر الذي شمل مجموعات كبيرة من السكان والتي يمكن أن تشكل مؤشرا على رفض المجتمع للسياسة الاقتصادية والاجتماعية والفساد السياسي للنظام المصري.

×× تقارير منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني على الصعيدين المحلي والإقليمي والدولي التي كانت تؤكد على مصادرة حقوق الإنسان والحريات العامة والديمقراطية وعلى الأساليب القمعية التي تمارس ضد الأفراد والمجتمع وضد السجناء السياسيين وسجناء الحق العام، إضافة إلى تفاقم مظاهر الفساد والارتشاء في أجهزة الدولة والغنى الفاحش والنهب والسلب لأموال الدولة وعقاراتها من جانب الفئة الحاكمة وكبار مالكي وسائل الإنتاج.

إن كل ذلك وغيره لم يجلب انتباه السلطة الغارقة في فسادها وتسلطها وقمعها الشعب في كونها تمارس إهانة كبيرة ومتواصلة لكرامة الإنسان المصري والمجتمع في آن واحد، مما وفر مستلزمات الانتفاضة الشعبية ونجاحها من الناحيتين الذاتية والموضوعية. فلو تتبعنا مسيرة الانتفاضة الشعبية لوجدنا إنها في البداية كانت قد توجهت ضد ممارسات وزير الداخلية حبيب العادلي وأجهزته القمعية والمطالبة بعزله ومحاسبته والتحقيق في قضية مقتل المواطن خالد سعيد في الإسكندرية، كما حصل قطع أذن المواطن المسيحي أيمن أنور لأسباب طائفية وفرض التنازل عن حقه بأساليب خبيثة وتحت التهديد بالقتل، ولكن كل ذلك وغيره قد تطور وتجلى بشكل أكثر وضوحا وقوة في الشعارات الأساسية الثلاثة التي رفعها شباب الانتفاضة وهي:

"الحرية - العدالة الاجتماعية - الكرامة الإنسانية".

ولم يكن بينها أي شعار يدعو إلى إسقاط رأس النظام، محمد حسني مبارك، أو إلى إسقاط النظام، إذ كانت الخشية ما تزال تسيطر على أذهان الناس. ولكن السلوك المشين الذي انتهجه النظام في مواجهة مطالب الشبيبة والأساليب القمعية التي مارستها أجهزته بعد حمام الدم الذي أودى بحياة المئات من المواطنين العزل خاصة في يوم ٢٨/ يناير/٢٠١١ ارتفع بسرعة فائقة سقف مطالب المتظاهرين المحتجين الذين تجمعوا في ميدان التحرير للتوجه ضد ممارسات وزير الداخلية حبيب العادلي وأجهزته القمعية والمطالبة بعزله ومحاسبته والتحقيق في قضية مقتل المواطن خالد سعيد في الإسكندرية وأيمن أنور لأسباب طائفية وفرض التنازل عن حقه بأساليب خبيثة وتحت التهديد بالقتل وبحرب طائفية ضد المسيحيين في منطقة سكنه، وعربية من جانب المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بشكل خاص، ودولية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية بشكل ملموس بسبب التأثير المعروف للإدارة الأمريكية على القوات المسلحة في مصر منذ أيام السادات ومبارك. إن الدول الأكثر قلقا في المنطقة من التحول الديمقراطي في مصر هما السعودية ودولة الإمارات اللتان كانتا تلحان على الولايات المتحدة لكي تحول دون إسقاط مبارك. وتمارسان اليوم ضغوطا متزايدة على القيادة العسكرية المصرية للجم التطور الجاري نحو الديمقراطية. وتتراوح الضغوط بين التلويح تارة "باستخدام العصا وتارة أخرى بتقديم "الجزرة" وبالتحديد من التهديد بإجراءات ضد العمالة المصرية في تلك البلدان، التي تمثل تحويلاتها المالية احد المصادر الرئيسية للدخل القومي المصري، ومن جهة أخرى تلوحان بتقديم مساعدات مالية سخية في حالة الاستجابة لمطالبهما. وفي المقابل تواجه قوى الثورة المضادة صعوبات جمة في تغيير الدفة بسبب حركة ولكن الثوار الذين سعوا وما زالوا يسعون إلى تحويلها إلى ثورة شعبية حقيقية، يخوضون اليوم صراعات مريرة لتغيير جاد وفعلي في موازين القوى لصالح أهداف الشعب وتغيير بنية النظام السياسي وأجهزته وشخوصه، وهي عملية معقدة وطويلة نسبياً وقابلة للمد والجزر، إذ إن القوى التي فقدت رئيسها ومجموعة مهمة من النخبة الحاكمة والمحيطين بها ما تزال تقاوم وتستعين بشتى القوى الداخلية والإقليمية والدولية لتأخير المسيرة الثورية للشعب المصري بأمل تغيير الوجهة والعمل على قاعد: خطوة إلى الأمام خطوتان إلى الوراء. ولكن المجتمع المصري يعيش اليوم حالة ثورية أخرى هي الدفع باتجاه السير: خطوتان إلى الأمام، ومن ثم التصدي لمحاولات قوى الردة لتعطيل العملية السياسية ودفعها للمراوحة في مكانها والتباطؤ في تنفيذ مضمون الخطوتين بأمل إعادة العجلة بخطوة إلى الوراء.

إن الصراعات الجارية في مصر مريرة حقاً حيث تلعب الأجهزة الحكومية، رغم الضربات التي ألحقت بها، دوراً كبيراً فيها وتبذل جهوداً استثنائية لإعاقة المسيرة، وتجد لها صدى استحسان وتدخل غير مباشر من جانب قوى داخلية، مؤامرة حرق الكنيسة المسيحية في محاولة جادة لإثارة الصراع الديني في مصر من جديد، وقطع أذن المواطن المسيحي أيمن أنور لأسباب طائفية وفرض التنازل عن حقه بأساليب خبيثة وتحت التهديد بالقتل وبحرب طائفية ضد المسيحيين في منطقة سكنه، وعربية من جانب المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بشكل خاص، ودولية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية بشكل ملموس بسبب التأثير المعروف للإدارة الأمريكية على القوات المسلحة في مصر منذ أيام السادات ومبارك. إن الدول الأكثر قلقا في المنطقة من التحول الديمقراطي في مصر هما السعودية ودولة الإمارات اللتان كانتا تلحان على الولايات المتحدة لكي تحول دون إسقاط مبارك. وتمارسان اليوم ضغوطا متزايدة على القيادة العسكرية المصرية للجم التطور الجاري نحو الديمقراطية. وتتراوح الضغوط بين التلويح تارة "باستخدام العصا وتارة أخرى بتقديم "الجزرة" وبالتحديد من التهديد بإجراءات ضد العمالة المصرية في تلك البلدان، التي تمثل تحويلاتها المالية احد المصادر الرئيسية للدخل القومي المصري، ومن جهة أخرى تلوحان بتقديم مساعدات مالية سخية في حالة الاستجابة لمطالبهما. وفي المقابل تواجه قوى الثورة المضادة صعوبات جمة في تغيير الدفة بسبب حركة وفعل الثوار الشباب المحصنين بمناعة جيدة قادرة على إحباط تلك الجهود ما لم تدخل عوامل سلبية إضافية على الوضع العام لتؤثر على وجهة المسيرة. فالمعطيات التي بين أيدينا متحركة ومتغيرة ولكنها تؤكد في المحصلة النهائية قدرة الثوار على كسب المعركة باتجاه التغيير وتحقيق النصر.

تواجه القوى الثورية مهمات كبيرة ناشئة عن المعاناة التي ما تزال موجودة، إذ إن الفعل الثوري لم يستطع حتى الآن تحقيق التغيير العميق والمنشود لإزالة العوامل التي كانت من أسباب الانفجار الثوري للشبيبة والشعب الكادح وفئات واسعة من البرجوازية الوطنية بقايا الفئات المتوسطة والصغيرة في المدينة على نحو خاص.

العوامل الكامنة وراء الفعل الثوري للشعب المصري

إن المعاناة التي يجري الحديث عنها في مصر نشأت بفعل عوامل كثيرة جسدت المرارة الشديدة التي كان الشعب المصري في غالبيته يعيش تحت وطأتها يومياً وفي كل ساعة ولحظة وتتجلى في مزاجه اليومي، رغم خفة دم المصريين، والتي لا يمكن لكل إنسان عاقل أن لا يراها ويسمع شكواها في البيت والشارع وفي الأحاديث الغنية بمضامينها وتعدد وجهات النظر وعمق الكثير منها لسائقي سيارات الأجرة "التاكسيات" من مختلف الأعمار وفي الجامعات والكليات والمعاهد الفنية والمهنية وفي مواقع العمل في المدينة والريف وصغار الموظفين والعاملين في قطاع الخدمات والإنتاج الخاص والحكومي ... الخ. وكان الحكام الذين رفضوا الإصغاء إلى صوت العقل وإلى أحاديث المجتمع، لكي لا يخدشوا آذانهم بالنقد الصريح والصادق والمستمر، قد فقدوا البصيرة والبصر حقا، إنهم الحكام المخلوعون في مصر الذين تجبروا وطغوا، فسدوا وأفسدوا، ونسوا أنهم من هذا الشعب ويتحملون مسؤولية الحكم لصالح الشعب وليس لصالحهم كأفراد وكفئة حاكمة أو لصالح الأغنياء المتخمين بالمال والسحت الحرام. فمن تسنى له الحديث مع جمهرة كبيرة من المصريين خلال الفترة التي سبقت الانتفاضة الشعبية في الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير ٢٠١١ يمكنه تلخيص العوامل التالية باعتبارها الأسباب المباشرة لما حصل وما سيحصل في مصر أيضاً:

١. غياب الحريات العامة وحقوق الإنسان والديمقراطية وحرية المرأة وسيادة الرجل الواحد والحزب الواحد وأجهزة الأمن القمعية التي كانت تمارس الاعتقال الكيفي والتعذيب أثناء التحقيق وفي السجون ومصادرة فعلية تامة.

٢. استخدام قوانين جائرة، ومنها بشكل خاص قانون الطوارئ، المناهضة لحقوق الشعب وحقوق المواطنة والأفراد من خلال تطبيقها بتعسف شديد هيمنت على حياة الشعب المصري والحياة السياسية طيلة عشرات السنين.

٣. تراجع شديد في ممارسة الحياة الدستورية والمؤسساتية وتشويهها وإلحاق المزيد من الأضرار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية بالمجتمع وتسيير شؤون الدولة في غير صالح المجتمع وتزوير الانتخابات العامة بشكل صارخ ودون حياء.

٤. الفقر الواسع الانتشار في الريف والمدينة والذي يشمل ما يقرب من نصف المجتمع المصري (٤٨٪)، وهم الذين يعيشون تحت خط الفقر ونسبة أخرى على خط الفقر أو فوقه بقليل والذي يجده الإنسان في العشوائيات المحيطة بالمدن وفي المقابر التي تضم أكثر من ٤ ملايين مواطنة ومواطن في القاهرة وحدها.

٥.غياب الطبقة الوسطى من الخارطة الاجتماعية في مصر، وهي تأكيد لما كتبه الصديق الفقيد الدكتور رمزي زكي في كتابه الموسوم "وداعاً للطبقة الوسطى" في مصر، والتي انحدر أفرادها إلى الفئات الاجتماعية الكادحة والفقيرة، كما انحدرت فئات أخرى في مستوى حياتها ومعيشتها إلى ما يطلق عليه بالبروليتاريا الرثة.

٦. الفجوة الكبيرة والمتسعة باستمرار بين مستوى معيشة وحياة الغالبية العظمى من السكان الفقراء المدقعين الذي لا يزيد دخلهم اليومي على دولار أو دولارين والأغنياء المتخمين الذين يكدسون المليارات في حسابات محلية وخارجية.

٧. الفساد المنتشر كنظام معمول به في أوساط الفئة الحاكمة والكومبرادور والأغنياء وكبار أصحاب رؤوس الأموال بحيث أصبح ومنذ عقود يلتهم نسبة مهمة من الدخل القومي المنتج في مصر، كما يلتهم جزءاً مهماً من المعونة المالية التي كانت تقدم من الخارج لمصر سنوياً وكانت تستخدم لصالح الفئة الحاكمة ومن حولها. ولم يكن مخطئاً من قال أن السمكة تتعفن من رأسها وتنتهي إلى ذيلها أو الشاعر الذي قال:

إذا كان رب البيت بالدف ناقراً

فشيمة أهل البيت كلهم الرقص

٨. البطالة المكشوفة التي تشمل نسبة عالية من القادرين على العمل، وبشكل خاص وسط الشباب المصري والخريجين منهم على نحو خاص، إضافة إلى وجود بطالة مقنعة مجهدة للاقتصاد الوطني.

٩. التمييز الصارخ بين الناس على أساس الطبقة والفئة الاجتماعية وعلى أساس الحزبية لصالح الحزب الذي حكم مصر عقودا عديدة رغم التغيرات التي طرأت على اسم هذا الحزب. وكذلك التمييز بين الناس على أساس الدين والمذهب أو الطائفة التي بدأت تجر المجتمع دون وعي بمخاطره الكبيرة على النسيج الوطني للمجتمع المصري.

١٠. الاستغلال الفاحش المسلط على رقاب الناس منذ عقود وجور الفئة الحاكمة والجماعات المالكة لوسائل الإنتاج وإيغالها في إفقار المجتمع والدخل القومي لصالحها.

لم تعرف مصر في ظل حكامها العدالة الاجتماعية، سواء أكان ذلك في عملية توزيع الدخل القومي أم في إعادة توزيعه أم في سبل ومضامين استخدامه.

١١. النضال الذي خاضته الجماعات المعارضة ساهم في تراكم النضال ضد المعاناة العامة والرغبة في الخلاص، بالرغم من مساوماتها الواضحة مع الحكم.

١٢. ومما زاد في الطين بلة استمرار حسني مبارك ما يقرب من ثلاثة عقود من السنين العجاف في الحكم ثم أراد بكل السبل التمديد ومن ثم توريث الحكم لابنه جمال مبارك مما أثار ليس غضب المعارضة السياسية المصرية فحسب، بل وكافة بنات وأبناء الشعب المصري. فالحكم الجمهوري أريد له أن يتحول إلى نظام "حكم جمهو-ملكي"، كما حصل في سوريا وكما كان يراد أن يحصل في ليبيا واليمن على سبيل المثال لا الحصر.

١٣. وقد تميزت السياسة الإقليمية والدولية لمصر بالمساومة والانتهازية الجارحة لكرامة شعب مصر في قضايا عربية وإقليمية ودولية لم تكن تعبر عن إرادة ومصالح الشعب المصري بل عن حسابات قصيرة المدى وضيقة الأفق ومؤذية للمجتمعات العربية.

إن كل ذلك قد تسبب في إصابة كرامة المصريات والمصريين بجروح عميقة وكبيرة لم يستطع الشعب تحملها. ومن هنا يمكن الاتفاق مع النص الوارد في تقرير لجنة تقصي الحقائق المصرية حول أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ حين أكد ما يأتي:

"إن ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ثورة اجتماعية كاملة بمعنى الكلمة إذ شكلت حدثاً فاصلاً بين عهدين ونقلة كبيرة بين نظامين. وكانت هناك عوامل بمثابة الوقود الذي أشعل هذه الثورة يمكن إيجازها في : الفساد السياسي وغياب شبه كامل للحريات العامة والأساسية وصنع ديمقراطية ديكورية فقط لم يتفاعل معها الشعب المصري، وغيبة العدالة الاجتماعية وبروز الفوارق الشاسعة بين الطبقات حتى صارت تقريباً طبقتين فقط وتخلي النظام السابق نهائياً عن مسؤولياته السياسية والاجتماعية تجاه المواطنين وانتشار الرشوة والمحسوبية حتى أصبحت لغة وثقافة متعارف عليها يومياً في حياة المصريين والقمع الأمني الذي استخدمه النظام في تمرير مشاريعه وإسكات الأفواه المعارضة له، والتضليل الإعلامي وتفريغ الحقائق من مضمونها. ".

(راجع: سناء مصطفى، متابعة، جريدة الوفد، الأربعاء ٢٠ أبريل ٢٠١١. القاهرة. ص٥).

وفي لحظة من لحظات التاريخ المشرقة للشعب المصري التقى العامل الموضوعي بالعامل الذاتي وجاءت الشرارة المطلوبة عبر انتفاضة تونس لتحرك الشباب صوب التجمع والاحتجاج بمطالب اجتماعية عامة ومعروفة ومعبرة عن الحاجة الملحة وضد المظالم التي يعانيها الشباب.

الشرارات التي فجرت الانتفاضة الشبابية

ويشير الكثير من المشاركين في تظاهرات الشباب المصري والقوى السياسية الأخرى إلى أحداث عدة باعتبارها كانت القشة التي قصمت ظهر البعير من بين كثرة من المحفزات المهمة الأخرى التي ساهمت في تفجير الوضع في مصر، وهي:

١) حادث تفجير كنيسة القديسين في الإسكندرية في صبيحة عيد رأس السنة الميلادية في الأول من كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ والتي أثارت الشباب من المسيحيين والمسلمين والكثير من نساء ورجال الشعب والتي أكدت عجز أجهزة الأمن والشرطة من حياة الناس ودور العبادة ومخاطر تفاقم المشاعر الطائفية والتمييز الديني. (راجع: (راجع: د. عمرو هاشم ربيع، ثورة ٢٥ يناير (قراءة أولية ورؤية مستقبلية)، مطابع الإهرام التجارية-قلوب- مصر. مارس ٢٠١١. الفصل الثالث. موقف الأحزاب السياسية. بقلم هاني الأعصر. ص ٦٥-٧٨).

٢) قتل المواطن المصري خالد سعيد لتصويره بشكل سري أفلام فيديو تكشف بشكل موثق الفساد الفاحش المنتشر في أوساط أجهزة الشرطة، وخاصة المخدرات، من قبل جهاز الشرطة في الإسكندرية ثم وضع مخدرات في فمه بعد موته لاتهامه بالتعامل بها. وقد اعتبر المصريون أنفسهم مستهدفين من قبل النظام وأجهزته بشكل مباشر ونشأ بسبب ذلك الموقع الإلكتروني الذي أطلق عليه "كلنا خالد سعيد".

٣) عودة الدكتور محمد البرادعي إلى مصر وطرحه مسائل مهمة قبل الانتخابات وفي حملات الاحتجاج والتظاهرات المصرية التي شارك فيها منذ عام ٢٠١٠ وعجز النظام عن اتخاذ إجراءات مباشرة ضده بسبب مكانته الدولية والتفاف الشبيبة حوله. لقد طلب البرادعي من الشبيبة المصرية العمل من أجل تعبئة عدد كبير من المتظاهرين يصل إلى مئة ألف إنسان، إذ عندها يمكن تحدي السلطة السياسية وأجهزتها الأمنية، إذ لا يمكن تحدي السلطة بمئات المتظاهرين، وبالتالي يمكن النظام البوليسي من إرسال المئات من قوات الأمن والشرطة لتطويق المتظاهرين وتفريق التظاهرات، في حين تعجز عن تحقيق ذلك حين تكون التعبئة واسعة. وهذا ما تحقق فعلاً. ولكن البرادعي كان متردداً وقلقاً وترك مصر، ولكنه عاد حين انطلقت الانتفاضة فعلياً.

٤) الثورة التونسية التي أطاحت بسرعة فائقة برئيس الجمهورية التونسية الدكتاتور زين العابدين بن علي التي منحت المصريين الثقة بقدرتهم الفعلية على النهوض بالمهمة، فما حصل في تونس يمكن أن يحصل في مصر أيضاً. وهو الذي حصل فعلاً.

وكعادة النظم المستبدة لم يحتمل النظام المصري هذه التجمعات والتظاهرات فارتكب جريمة الاعتداء على المتظاهرين والمتجمعين في ميدان التحرير ككل المرات السابقة التي كان يمارس فيها القمع وبقية الأساليب الوحشية في مواجهة مطالب الشعب ولم يدرك حقيقة نضوج العوامل الذاتية والموضوعية التي يمكن أن تفجر مكامن الشعب وتطلقه كالبركان الثائر لتحرق ظالميه وسارقي قوته وحياته.